

المحاضرة الثالثة

المحور الأول: الإطار المعرفي للتعاون الدولي

2-التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية:

يشكل التعاون الدولي بين الأطراف الدولية إحدى المسائل الأساسية والمهمة في نظريات العلاقات الدولية، فقد اعتبرت دراسة إمكانية التعاون الدولي وتحقيقه من المهام المستمرة لعلماء ومنظري العلاقات الدولية، حيث يتمحور الجدل الدائر بين المدارس العلاقات الدولية حول كيفية تحقيق التعاون الدولي وشروطه وآلياته وصعوباته.

هناك ثلاث مدارس رئيسية في العلاقات الدولية تناولت التعاون الدولي ووطورت كيفية معالجتها له، وبالتالي هي المداخل الأكثر تأثيرا في التنظير عن التعاون في حقل العلاقات الدولية ويتمثل في الواقعية والليبرالية والبنائية، وتجدر الإشارة إلى وجود عدة تيارات متنوعة داخل كل مدرسة متطورة من الكلاسيكية إلى الجديدة وما بعدها ولكن لا يسعنا المجال لتناول كل تفاصيل التحولات النظرية في هذه المدارس بل سنتطرق إلى الرؤية العامة لهذه المدارس ونظرياتها الأساسية حيال التعاون الدولي وكيفية تحقيقه ومعوقاته.

1- التعاون عند الواقعيين:

هناك آراء مختلفة ضمن المدرسة الواقعية للتعاون الدولي حيث شهدت هذه المدرسة تطورات عديدة بتغيير الظروف والمتغيرات الدولية فهناك واقعيون تقليديون والتي كان من أهم روادها هانس مورغانتو من خلال عمله الشهير السياسة بين الأمم **Politics Among Nations** وواقعيون جدد والتي كان من أهم روادها جون ميرشايمر وكينيت والتز.

لقد تبلورت الواقعية التقليدية في الأساس في فترة الحرب الباردة ويعتقد منظرو الواقعية الأوائل أن الدول حالها حال الإنسان، حيث تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين وهو ما يقودها نحو التصادم والحروب، وتستند النظرية الواقعية إلى عدة افتراضات رئيسية تتبناها أنصار هذه النظرية ويفسرون التفاعلات والعلاقات الدولية من خلالها وأبرز هذه الافتراضات هي:

- الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل وأنها الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية وأن الفواعل الأخرى هي فواعل ثانوية إذا تمت مقارنة دورها بدور الدولة الوطنية.

الدولة كفاعل لها أهداف ومصالح تتصرف بشكل عقلاني لتحقيق مصالحها الوطنية أي أنها توازن ما بين الربح والخسارة، وتتخذ أفضل القرارات من بين جميع الخيارات المتاحة.

- القوة والأمن هما قيمتان جوهريتان للدولة وأن المصلحة الوطنية تعرف دوما بالأمن القومي **Notional Security**، وأن مسألة البقاء تشكل المحدد الأساسي لسلوك الدول.

بناء على ما سبق المدرسة الواقعية التقليدية تنظر إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها وفقا لمصالحها، بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى، مما يجعل التعاون فيما بين الدول أقل احتمالا، وبالتالي فهي نظرة متشائمة حيال التعاون الدولي.

بالمقابل تغفل النظرية الواقعية الجديدة أن البنيوية الطبيعية البشرية وترى أن النظام الدولي يتميز بالفوضى في ظل غياب سلطة مركزية، وبالتالي تصبح الدولة هدف لأعمال العنف بسبب عدم وجود سلطة شاملة لمنع ذلك، وفي هذا الصدد يعتقد الواقعيون الجدد أن الفوضى الدولية تجعل تحقيق التعاون صعبا بسبب عدم إمكانية تنفيذ الاتفاقيات بصورة مركزية ويمكن أن تقرر الدولة التعاون فقط في حالة إذا ما رأت أنها ستصبح بحالة أفضل جراء هذا التعاون.

- كما ترى الواقعية الجديدة أن التعاون بين الدول أمر وارد ومتوقع ولكنه مقيد ومحكوم بمنطق التنافس الأمني المسيطر الذي لا يلغيه التعاون مهما كان حجمه لأن الدول عبارة عن أطراف فاعلة وغير متكافئة في القوة، فدافعها الأساسي للتعاون هو مصلحتها الذاتية.

- يشير الواقعيون الجدد إلى وجود عاملين أساسيين يسهمان في جعل التعاون صعبا يتعلق الأول باحتمال الغش، والثاني الاهتمام الذي تبديه الدول بالمكاسب النسبية، فبدل اهتمام الدول بالتعاون لأنه يحقق مصالح الدول المتعاونة يتوجب على الدولة أن تكون واعية ومدركة للمكاسب التي تحققها من هذا التعاون مقارنة مع المكاسب التي تحققها الأطراف الأخرى المتعاونة قصد تحقيق القدر الأوفر من مكاسب العملية التعاونية بوجه عام مع تحقيق أقصى قدر من أمنها الخاص، ويوضح ذلك حالة عدم الدقة التي ترافق السعي نحو تحقيق مصالح الدول ما يصعب تحقيق التعاون والحفاظ عليه.

- في سياق آخر ترى الواقعية الجديدة أن هناك إمكانية لإيجاد مساحات تقاطع وانسجام لمصالح الدول ما يشكل جوهر نشأة المؤسسات الدولية والإقليمية الكفيلة بحماية مصالح الأطراف المنتمية إليها، وعلى الرغم من أن الواقعية الجديدة لا تتكر احتمالية التعاون إلا أن هذا الأخير عندهم يشوبه الغموض وبحاجة إلى توضيح أكثر خاصة ما يتعلق بالظروف التي تؤدي إلى التعاون.

- من ناحية أخرى برز تيار من الباحثين ينادون بضرورة تعديل أو استبدال وجهة النظر المتشائمة في مسألة التعاون خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، هذا ما دفع واقعيون جدد آخرون إلى طرح قراءة تفاؤلية بشأن الظاهرة التعاونية نجد من بينهم شارل قلاسنغ **Charles Glaser**. فعلى الرغم من قبوله بجزء كبير من أفكار وافتراسات الواقعية البنوية، إلا أن شارل يؤكد أن هناك نطاق واسع من الظروف التي يمكن للخصوم أن يحققوا فيها أهدافهم الأمنية إستراتيجية على أفضل وجه عبر تبني سياسات تعاونية بدلا من السياسات التنافسية وفي مثل هذه الظروف سوف تختار الدول التعاون بدلا من المنافسة

وتسمى هذه الفئة من الواقعية بأنصار الواقعية المشروطة الذين يقدمون طرحا أكثر تفاؤلي بشأن التعاون بين الدول من الواقعيين الجدد التقليديين.

بناء على ما سبق يمكن القول أن المدرسة الواقعية بصورة عامة تغطي عليها النظرة التشاؤمية إلى حد كبير بشأن التعاون الدولي طويل الأمد، حيث أن أسبابا من قبل رؤية الدول لمكاسبها ومقارنتها بمكاسب الآخرين والشكوك المتبادلة والخوف من الغش والاهتمام بالمصلحة الخاصة للدول في ظل فوضوية البيئة الدولية يشكل في رؤيتهم عقبات جدية تعتري عملية التعاون، إلا في حالات تحقيق التعاون ذات الفائدة المؤكدة والقصيرة الأجل لتحقيق أهداف الدولة العليا التي يمكن أن تتغير بتغير الظروف.

2- التعاون عند الليبراليين:

تعتبر النظرية الليبرالية من أهم نظريات العلاقات الدولية وهي نظرية متشعبة ومتعددة الروافد، وللنظرية الليبرالية مفهوم أساس يتمثل في القوة ولكن في صورتها الاقتصادية، ومن أهم افتراضات هذه المدرسة هو وجود فاعلين من غير الدول كالمنظمات والشركات المتعددة الجنسيات وأن الإنسان خير بطبعه وأن الأخلاق هي أساس السياسة الخارجية للدول، وبالتالي فالعلاقات التعاونية والتكاملية بين الدول ممكنة من خلال تأسيس مؤسسات ومنظمات دولية تنظم العلاقات الدولية.

اتخذت الليبرالية المؤسسية الجديدة موقفا أكثر من الواقعية الجديدة نحو الدول، هذا الموقف ينبع من حقيقة أن تحليلها يركز أساسا على مصالح الدول في المجالات الاقتصادية، وهذا لا يعني تجاهل البعد العسكري والأمني.

الدولة كيان أناني عقلاني تهتمها المصلحة الخاصة وتعمل على زيادة مكاسبها، وهذه الدول لا تأخذ بالحسبان منفعة الدول الأخرى، حيث تهتم لمصالحها الذاتية أي تركز على تحقيق المكاسب المطلقة

- الخوف من الغش والخداع تعدّ أبرز عوائق في التعاون في الدول لأن الريبة تمنع التعاون حتى ولو كان فيه مصلحة متبادلة بين الدول.

تعتبر المدرسة الليبرالية أكثر اهتماما من المدرسة الواقعية بالتعاون الدولي، ومن أهم إسهامات النظرية الليبرالية الجديدة حول التعاون الدولي ما يلي:

- نظرية الاعتماد المتبادل:

يقر **كيوهان وجوزيف ناي** بإمكانية تنظيم التعاون في الاقتصاد السياسي العالمي عندما توجد هناك مصالح مشتركة ولا يبحثان في كيفية إيجاد المصالح المشتركة بين الدول، أي أنها نظرية تعترض مسبقا وجود مصالح عامة المتبادلة بين الدول، وتحاول فحص الظروف التي من خلالها يمكن أن تؤدي هذه المصالح إلى التعاون.

فالاعتمادية بين الدول تعبر عن فكرة مؤداها أن الدول بسبب عدم قدرتها كليا أو جزئيا على إشباع حاجاتها التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية المتزايدة أضحت لا تتوانى عن الدخول في تفاعلات تعاون وظيفية لهذا الغرض، فزيادة التشابك والتداخل في عملية الاعتماد المتبادل بين دولتين أو أكثر يمكن أن يقود إلى تعزيز السلام وتقليص احتمالات الصراع بينهما عبر تقوية أواصر التفاعلات الثقافية والتنمية الاقتصادية والتقدم التقني، فالمصالح الاقتصادية المتبادلة تقف كمانع قوي لاستخدام الدول للقوة ضد بعضها البعض لأنّ الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين، كما أن ازدياد دور الفواعل الأخرى غير الدولاتية من أفراد ومنظمات غير حكومية، ومنظمات دولية وإقليمية والأسواق المالية أثر على أجندة صناع القرار ليفكروا باتجاه التعاون الدولي في مجالات مختلفة.

- الليبرالية المؤسسية الجديدة:

لا يدعي هذا التيار بسهولة إيجاد الاتفاق الدولي أو المحافظة عليه، ولكنها تفترض بأن مقدرة الدول على الاتصال والتعاون تعتمد على مؤسسات من صنع البشر التي تختلف

تاريخيا وعبر قضايا مختلفة في الطبيعة والقوة، هذه المؤسسات حسب اعتقاد هذا التوجه تعتبر أهم عامل لتحقيق المصالح المختلفة بالنسبة للدول، هذه الأخيرة التي تهتم بتعظيم مكاسبها الخاصة المطلقة أكثر من مكاسبها النسبية.

ترى هذه المدرسة إمكانية تنمية وتطوير أنماط التعاون الدولي، فيظل تحقيق المساواة والأمن ومصالح ومنافع متبادلة بين الدول اعتمادا على المبادئ الأخلاقية والشرعية والدولية والمنظمات الدولية، هذا مع إقرار هذه المدرسة بفوضوية النظام الدولي.

إضافة إلى ما سبق ذكره تشير الليبرالية المؤسسية الجديدة إلى أن الغش والخداع يبقيان كعائقين أساسيين أمام التعاون ويمكن معالجة هذه المسألة من خلال المؤسسات أو الأنظمة بثلاث طرق مختلفة هي إيجاد نوع من الالتزام القانوني وتقديم الشفافية والمعلومات حول أي مسألة نزاعية، وخفض نفقات الصفقات بين الدول، مما يؤدي إلى خفض درجة الخوف والارتياح وعدم اليقين ضمن هذا النظام مما يؤدي إلى تعاون دولي أكبر.

كما أن المؤسسات الدولية حسب اعتقاد رواد الليبرالية الجديدة يمكن أن تساعد الدول للتغلب على نزعتها الأنانية عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر من التعاون الدائم، وبالتالي أصبح ينظر للمؤسسات على أنها عامل مسهل للتعاون طالما أن ذلك يتماشى مع مصلحة الدول لكنه أصبح من الواضح أن المؤسسات لا تستطيع فرض سلوكيات معينة على الدول إذا كانت تتنافى مع مصالحها الأنانية.

3-التعاون عند البنيويين:

إن نشأة البنائية في العلاقات الدولية مرتبط بشكل وثيق بانتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وهو الحدث الذي فشلت النظريات التقليدية كالواقعية والليبرالية بتفسيره، هذا الفشل يعود إلى أن مبادئ هذه النظريات تركز بشكل أساسي على القوة والمصلحة الوطنية حين تدرس العلاقات بين الدول.

تركز البنائية بشكل أساسي على الوعي الإنساني وتأثير الأفكار والدور الذي يلعبه في الشؤون الدولية، فالبنائية تعرض على أن العلاقات البشرية تتكون من أفكار وليس حصرا من شروط مادية أو عناصر قوة ويعتبرون أن أهم عنصر في العلاقات الدولية هو اجتماعي وليس مادي.

تقدم البنائية نفسها على أنها نظام للأمن التعاوني، حيث تقوم بالتعرف الإيجابي على الآخرين وتعتبر تحقيق الأمن مسؤولية الجميع، وهذا لا يعتبر اعتمادا على الذات الذي تقول به الواقعية، وذلك لأن الذات حسب البنائية والتي تبنى عليها المصالح هي المجموعة، وبالتالي فإن المصالح القومية تكون هنا المصالح العالمية، وبالتالي هناك أهداف مشتركة ومصالح مشتركة وكذلك مخاطر مشتركة تقتضي تحقيقها وجود تعاون دولي.

تؤكد المدرسة البنائية على أن الفوضى وغياب سلطة مركزية عالمية لا يعني حتمية الدفع بسلوك الدولة في اتجاه محدد وأن الفوضى ما هي في نهاية الأمر إلا ما تصنعه الدول منها، وبالتالي فلا علاقة بالتعاون الدولي بغياب سلطة مركزية بقدر ما هو مرتبط بنوعية الثقافة السائدة في المنظومة، إذ تؤكد على دور البيئة الثقافية في التأثير على الحوافز وطبيعة وهوية الدولة نفسها وفي كيفية تعاملها مع محيطها وعلاقاتها الخارجية بما في ذلك التعاون.

يؤكد ألكسندر ويندت **Alexander Wendt** -من أهم الرواد الذين أسهموا في تطوير المنظور البنائي- أن عملية التفاعل بين الدول هي التي تحدد الهويات وتخلق المصالح بعكس ما يفرضه الواقعيون بأن الهويات والمصالح موجودة مسبقا والتي تعتبر عقبة في طريق بناء التعاون وفقا للمدرسة البنائية.

إنّ البنائية لديها رؤى، وبالتالي تأثيرات معينة بخصوص التعاون الدولي يمكن إيجازها على النحو الآتي:

تفترض البنائية أن المجتمعات الدولية ذات المعايير والقواعد المشتركة تلعب دورا مهما في دفع الدول باتجاه تعاون أكبر، غير أنها أغفلت شعور الدول بالريبة أو عدم اليقين اتجاه بعضها البعض، أي عدم التأكد من النوايا الحقيقية الحالية أو المستقبلية، كذلك أغفلت مشكل الخداع والخوف من أن الأطراف الأخرى، وبالتالي الخوف من الدخول في عمليات تعاونية فالبنائية اعتبرت التفاعل الإجتماعي بين الدول يكون صادقا وصريحا على الدوام.

- ترى البنائية أن التأثير الثقافي والمؤسسي ينعكس على مكونات بيئة الدول لذلك تساهم القيم والمثل في تشكيل مصالح الأمن للدول وسياساتها، فالمصالح الثابتة تؤدي إلى تغيير المعتقدات خدمة لسياسة محددة وإلا تتغير المصالح نفسها، كما يرى البنائيون أن الدول تتفاعل مع معايير المنظمات الدولية أو الإقليمية أو دول أخرى، مما يسهل عملية التقارب وبالتالي التعاون الدولي.

- إضافة إلى ما سبق تفترض البنائية أن الأفكار تلعب دورا مهما في توجهات الدول لأن المعتقدات والمصالح هي التي تنتج السلوكيات مما يوضح أهمية ترافق ثنائية المصلحة والهوية، مما يجعل من منطلقات البنائية مساهمة إيجابية لتقريب الثقافات من بعضها دعما للحوار والتقارب وتحقيق السلام عبر مسارات التعاون.

- كما أن تحليل الهويات وأثر الثقافة والفهم الجماعي المشترك في مصالح الدول لا علاقة له بالانتمية أو توفر قدر من التجانس الاقتصادي، ويعني ذلك إمكانية للتعاون بين الدول بشتى أنواعه ومستوياته دون شرط أو عائق انطلاقا من كون الدول تعدّ متفقة ضمنا ومعترفة بقواعد النظام الدولي السائد الذي تتخبط فيه.

بناء على ما سبق يمكن القول أن هذا الجدل العلمي بين المدارس الفكرية للعلاقات الدولية يبين مدى أهمية التعاون الدولي وحاجة العالم اليوم إليه لتحقيق المصالح المشتركة بين الوحدات الدولية ومواجهة المخاطر العالمية التي تهدد البشرية جمعاء.

وبصورة عامة يمكن القول أن المنظور التفاوضي للبيراليين أعطى التعاون في العلاقات الدولية أبعاد كبيرة تعبر دائما عن رغبة الدول شعوبا وحكاما في التعاون وفي تحقيق المصالح، مع الأخذ بعين الاعتبار لرؤى وآليات تفسير البنائيين للواقع الدولي يمكن أن تشكل أساسا متينا للتعاون الدولي ذلك مع عدم إهمال تحذيرات الواقعيين من الغموض الذي يحيط بالبيئة الدولية والشك المتبادل والخوف من الانحراف من التعاون وأن ثورة الاتصالات تشكل وسيلة ناجحة ومهمة للتقليل من هذا الجو وإيجاد وسائل لازمة لتكون الوحدات الدولية على دراية بالمعلومات والبيانات حول شركائها وخصومها، مما يسهل عملية التقارب والتعاون في مستويات ومجالات متعددة.